

قانون جديد للصناعة في مصر

التعامل مع التغيرات والتطورات الجديدة محليا ودوليا

إنشاء مجلس أعلى للجودة وحوافز لتشجيع الإنتاج المتميز

برنامج شامل لتحسين صورة

السلع المصرية في أسواق العالم

إعداد دليل دوري للمستهلكين

يوضح السلع الجيدة والسلع

السيئة في السوق المصرية



د. مصطفى الرفاعي

لا يزال الحوار متصلا مع الدكتور مصطفى الرفاعي وزير الصناعة والتنمية التكنولوجية .. وتأتي أهمية الحوار من الدور الجديد للصناعة المصرية حيث تم ربطها بالتنمية التكنولوجية. فلا توجد صناعة دون أن تأخذ بأسباب التكنولوجيا. ويرجع تاريخ الصناعة المصرية إلى عهد محمد علي، وعلى مر الزمان اشتهرت صناعات مصرية كالنسيج، وكانت لها سمعة عالمية .. ولكن مع غياب التكنولوجيا تراجععت هذه الصناعات .. ذلك هو الواقع الذي أراد الرئيس محمد حسني مبارك أن يغيره .. وطالب في خطابه الأخير أمام مجلسي الشعب والشورى بضرورة تحديث الصناعة المصرية وتجديد شبابها .. من خلال نهضة تكنولوجية، وهذا يعني بالضرورة التعامل مع جديد مع مفردات الصناعة المصرية .. الجودة .. برنامج تحديث الصناعة بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي وفعالية هذا البرنامج .. التعاون الصناعي العربي .. تحسين صورة السلع المصرية في أسواق العالم .. وبالجملة صياغة شكل جديد للصناعة في مصر للتعامل مع التغيرات والتطورات الجديدة في ظل نظام اقتصادي عالمي جديد. وفيما يلي حديث الدكتور مصطفى الرفاعي وزير الصناعة والتنمية التكنولوجية

بحيث يتم تحديد مدى جودة النوعيات المختلفة من أي سلعة موجودة في السوق المحلية، ويعتبر المستهلك المصري بذلك على السلع الجيدة والسلع السيئة. وبالتالي يمكن أن يحدد أن إنتاج شركة معينة لإحدى السلع جيد، في حين أن إنتاج شركة مماثلة لشركة أخرى غير جيد. وبالطبع فهو حر تماما في اتخاذ قرار الشراء ويمكنه أن يشتري السلعة فقط على أساس السلعة ذات السعر الأرخص ولكن من خلال هذا الدليل يستطيع أن يتعرف على جودة كل نوعيات السلعة التي يرغب في شراء إحداها ويضع ذلك في اعتباره عند اختياره نوعا أو ماركه معينة لهذه السلعة. وهذا الأسلوب مطبق بالفعل في الولايات المتحدة وله أهمية كبيرة حيث من خلاله يستطيع المستهلك المصري التعرف على مزايا وعيوب السلع المائة الموجودة بالسوق الأمريكية. وذلك يمثل أهمية كبيرة في قراره بشراء نوعية معينة من هذه السلع.

تشجيع زيادة مستوى الجودة

■ هناك العديد من المنتجين لديهم شكاوى كثيرة، بالطبع فليست كل الشكاوى لها أساس دقيق، وبصفة عامة فإن الدولة لا ترغب في أن يضار أحد أوان يخسر، وفي الوقت نفسه علينا أن نحمي المستهلك وأن نفرض على المنتج. فإذا كان هناك من ينتج سلعة سيئة أو ضارة بالصحة أو غير مطابقة للمواصفات فلا يمكن ألا تتدخل لمنع ذلك وتصحيح الأمور ولهذا فمن مهماتنا أن نعمل على مكافحة من يميز في الجودة خاصة أن السوق بصفة عامة وفي أحيان كثيرة تتجه للأرخص. بل إن هناك بعض المنتجين يصنعون سلعا بجودة كبيرة ولكن للتصدير فقط ولا يطمحون هذه السلع بنفس الجودة في السوق المحلية .. ويرغم أنتي أرى أن هذا غير مناسب إلا أنه في الوقت نفسه فأنني اتفهم السبب الذي يدفعهم إلى ذلك لأن المستهلك المصري في أحيان كثيرة لا يفضل شراء سلعة بدرجة الجودة الكبيرة حيث يفضل شراء السلعة الأرخص فقط.

● التعاون العربي الاقتصادي .. من الموضوعات التي كانت محل بحث لسنوات طويلة .. وبالطبع فإن المجال الصناعي من أهم المجالات التي يمكن أن تسهم في تنمية وتنشيط هذا التعاون الاقتصادي .. فما هو تصوركم حول إمكانات التعاون الصناعي العربي؟

■ هذا موضوع مهم .. خاصة أن الدكتور عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء لديه علاقات واسعة ووثيقة على المستوى العربي مما يزيد من إمكانات تحقيق هذا النم والتطور في النشاط الصناعي على المستوى العربي. ويوجد هناك جمعيات ومجالس تعمل ثنائية بين مصر والعديد من الدول العربية وبصفة عامة فإن التعاون بين مصر وعدد كبير من الدول العربية على المستوى الثنائي يجري حاليا بصورة مرضية. وفي حالة وجود أية اقتراحات أو مشاكل قد تظهر في مجال التعاون الثنائي فنعمل على حلها فوراً في ضوء الظروف والإمكانات المتاحة. أما على المستوى العربي العام فهناك اتفاق على التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية وبالنسبة للسوق العربية المشتركة فهو أمر وارد ولكن ليس في الوقت الحالي.

● قانون الصناعة المطبق حاليا .. صدر منذ سنوات طويلة، ولكن حدثت متغيرات عديدة محلية وعالمية قد تجعل هذا القانون لا يواكب هذه المتغيرات، فهل هناك اتجاه لتعديل هذا القانون أو تغييره؟

قانون جديدة للصناعة

■ بالفعل ستقوم بإصدار قانون جديد للصناعة لمواجهة هذه التغيرات خاصة أن الصناعة أصبحت مرتبطة بالتنمية التكنولوجية .. وسيحدد هذا القانون دور وزارة الصناعة وصلحياتها ووسائل تحقيق الزيادة في التنمية الصناعية ويراعي ظروف واحتياجات الصناعة المصرية ومواكبة التطورات والتغيرات على المستويين المحلي والعالمي.

● وماذا عن مشروع فوسفات أبو طرطور، هل هناك اتفاق سيوقع مع إحدى الشركات الأجنبية لإدارته؟

■ لا يوجد اتفاق بالمعنى الدقيق لهذه العبارة بل هي مجرد مبادئ عامة .. وستتم دراستها بصورة شاملة ودقيقة وبصفة عامة سيتم التعامل مع هذا الموضوع بكفاءة ومقدرة للعمل على تصويب ما قد يحتاجه ذلك.

حديث أجراه: عبدالرحمن عقل أحمد العطار

وحماية المستهلك .. والمجلس الأعلى للجودة سيضع شخصيات اعتبارية عديدة، كل منها له دور محدد وإن كان سيراعي تحقيق التناظر بينها، كما أنه في هذا الإطار أيضا فهناك مجلس للاعتماد يختص بتحديد من الذي يصلح في أن يفوض بإعطاء شهادة الأيزو، وذلك له أهمية كبيرة خاصة أنه في أحيان كثيرة تحولت عملية إعطاء شهادة الأيزو إلى مجرد عملية دعائية بالنسبة للمصنع وتجارية بالنسبة للجهة التي تصدرها، وإن كان هناك بالطبع عدد من الجهات المصدرة للشهادة والشركات التي تحصل عليها تراعى الالتزام بالنظم والمعايير المحددة في هذا المجال.

وهناك موضوع آخر مهم في مجال الجودة ويختص بـ Image أي بناء الصورة والانطباع في ذهن الآخرين، فإذا ذكرت مثلا سلعة ما نتج في اليابان سيكون هناك انطباع معين في الذهن، كذلك بالنسبة لسلعة المانية أو سلعة أمريكية، وهناك جزء من البرنامج القومي للجودة موجه للخارج يستهدف بناء Image أفضل باسم صنع في مصر من خلال برنامج مخصص لهذا الغرض حيث أنه مهما تكن السلعة المصرية جيدة فإنه بدون وجود هذه الصورة والانطباع المتميز عنها فلن يكون من السهل تسويقها. وبالتالي فهدف هذا البرنامج أن تصبح عبارة صنع في مصر جاذبة ومشجعة وتعنى الجودة والتميز. وهذا البرنامج سيسهم في أعداده وتنفيذه خبراء ومتخصصون من مصر والخارج ومن المستهدف أن يتم تنفيذه بالتعاون مع الأمم المتحدة حتى تكسب عبارة صنع في مصر زخبا كبيرا من الثقة والجودة في الخارج .. فنحن نريد أن يكون لدى المستهلك العربي أو الأوروبي أو من أي دولة أخرى انطباع عام متميز عن السلعة المصرية حتى قبل أن يقترب منها، ولا بد أن نواصل هذه الرسالة إلى المستهلك في كل أنحاء العالم بأن المنتجات المصرية متميزة وموثوقة، وهذا أمر حدث فعلا في فترات سابقة بالنسبة للعديد من السلع المنتجة في دول أخرى ففي الستينات مثلا كان هناك انطباع عام بأن بعض السلع اليابانية يجب الابتعاد عنها والاتجاه لشراء سلعة منتجة في بلاد أخرى .. أما الآن فقد تغير الموقف تماما وأصبحت السلع اليابانية مرتبطة بصورة وانطباع تنسم بالجودة والذقة.

وإذا كان عدد محدود جدا من السلع المصرية قد استطاع بجهود فردية لمنتجيتها من تحقيق هذه الصورة والانطباع المتميز عنها .. فيجب من خلال هذا البرنامج العمل على زيادة عدد هذه السلع ليصل إلى عدة مئات بحيث لا يصعب ارتباط الجودة والتميز بالسلع المصرية مجرد استثناء بل قاعدة عامة، كما أن الدولة يمكن أيضا أن تكافئ من ينتج بجودة من خلال تقديم حوافز له.

● ولكن ماذا عن المستهلك المصري .. كيف يمكن زيادة توعيته في مجال الجودة .. بحيث يتعرف على السلع المتميزة .. ويتبعد عن السلع غير المناسبة له. وبعبارة أخرى كيف يمكن أن يكتسب المستهلك المصري ثقافة الجودة؟

زيادة توعية المستهلك المصري

■ هذا الموضوع له أهمية كبيرة .. فأننا نريد أن نقوم بإجراء عمليات توعية للمستهلك المصري .. حيث إن العامل الأساسي الذي يؤثر في قرار الاختيار بالنسبة للمستهلك المصري عند شرائه لسلعة معينة هو عنصر السعر، فالسوق المصرية معروفة بأنها تفضل السعر المنخفض قبل أي شيء آخر، حتى بالنسبة للمناقضات تشتترط دائما بأرخص الأسعار. وبالتالي ففي البرنامج القومي للجودة هناك كبير المعامل .. حيث يوجد لدى بعض الأجهزة التابعة للوزارة معامل .. وسنقدم بتطوير هذه المعامل ونحولها إلى معامل اختبار منتجات. كما سنصدر دليلا يشرح للبيوع أمام المواطنين .. وهو عبارة عن تقرير يوجه للمستهلكين وستتم مراعاة أن يكون محايدا ودقيقا. ويتضمن نتائج التقييم للسلع الموجودة في السوق المصرية

● برنامج تحديث الصناعة المصرية هو أحد الأساليب التي من المفروض أن تهدف إلى الإسهام في تطوير وتحديث الصناعة المصرية، وقد كانت هناك مباحثات طويلة سابقة بين الجانبين المصري والأوروبي بشأنه، ولكن نعتقد أن لكم رأيا مهما حول هذا البرنامج لزيادة كفاءته وفعاليتها؟

زيادة فعالية برنامج تحديث الصناعة

■ برنامج تحديث الصناعة من المستهدف أن يتم تنفيذه على عدة مراحل ويستغرق اجمالي فترة تنفيذ حوالي ١٥ عاما. ومشروع هذا البرنامج كان محل مباحثات بين الجانبين المصري والأوروبي استغرقت عامين، ومن أهم ملامح المشروع الحالي لهذا البرنامج أنه يقوم بعمل دراسات واستقدام خبراء .. ويسهم في إنشاء حوالي ٢٠ مركزا لتقديم الخدمات، ويوجد به مجلس رئاسي لوضع السياسات ومراقبة العمل التنفيذي ويضم مجموعة من الخبراء والمختصين المصريين برئاسة وزير الصناعة.

أما الجهاز التنفيذي للبرنامج فسوف يتم طرح المشاركة فيه من خلال مناقصة يفتح التقدم فيها أمام المصريين والأوروبيين ويتم اختيار الأكثر مناسبة لشغل هذه الوظائف بنقض النظر عن الجنسية، وبالتالي يمكن أن يشارك فيه بعض المصريين ولكن في ظل الاشتراطات والمواصفات المطلوبة يمكن أن تكون الغالبية التي ستؤدي العمل فيه من غير المصريين وقد اتصلنا بالاتحاد الأوروبي وافهمناهم أننا مكلفون أيضا بالتنمية التكنولوجية لدينا وبرامجنا في هذا المجال، وأوضحنا أنه من الأفضل أن يكون هناك تنسيق في هذا الإطار حتى يمكن تحقيق استفادة فعليه واضحة من برنامج تحديث الصناعة.

وبعد مباحثات واتصالات، اقتنع عدد من المسؤولين من الجانب الأوروبي بأنه لا بد من أن تعود صياغة المستندات التنفيذية لبرنامج تحديث الصناعة بحيث تتماشى مع البرنامج المصري، وإذا كان الجانب الأوروبي يقول أنه يستهدف خدمة القطاع الخاص فقط، فنحن أيضا نستهدف ذلك والحكومة تساند القطاع الخاص وتعاون ولاهيمته عليه .. ونحن في وزارة الصناعة نقوم بدور خدمي ورعاية بصفة عامة.

إدخال عنصر التكنولوجيا

وبالتالي فيجب أن نعمل على أن يحقق برنامج تحديث الصناعة خدمة فعليه ملموسة للصناعة المصرية .. خاصة أنه من خلال اتفاقية هذا البرنامج فإن الحكومة المصرية ستحصل ١٠٧ ملايين يورو، و٢٢ مليون يورو يتحملها المستفيدين من القطاع الخاص في مصر، و٢٥٠ مليون يورو تمويل من الاتحاد الأوروبي، وذلك خلال ٤ سنوات ونصف السنة تمثل المرحلة الأولى من هذه الاتفاقية والتي من المقرر أن يصل إجمالي فترة تنفيذها إلى ١٥ سنة، وعندما سالت عما سيتم في خلال فترة الـ ٤ سنوات ونصف السنة .. كان الرد أنه سيتم بصفة أساسية احضار خبراء وفنيين للقطاع الخاص للتوضيح والشرح مع وجود تدريب في بعض النواحي المحدودة نسبيا .. كما أن التمويل المتاح في مشروع هذه الاتفاقية طبقا لشروطها لا تستخدم في اصلاح وتجديد ولا في تمويل شراء الآلات وبالتالي فلا بد من العمل على زيادة فعالية هذا البرنامج من خلال تعديل هذه الاتفاقية بإدخال التكنولوجيا وتوفيرها كعنصر أساسي مهم .. حيث يعتبر ذلك وسيلة للتطوير والتحديث للصناعة وقد اقتنع فعلا العديد من المختصين في الجانب الأوروبي بضرورة أحداث هذا التعديل وبالفعل سوف يقوم عدد من الخبراء المصريين بالتوجه إلى بروكسل لإجراء مباحثات في هذا المجال .. وتحقيق ذلك التعديل لن يرتب عليه أي تعطيل في تنفيذ البرنامج بل سيؤدي إلى الأسراع في معدلات تنفيذه.

● هناك شعاع يتردد منذ زمن طويل وهو صنع في مصر .. والهدف الأساسي منه تاكسيد أن هذه السلعة انتجت في مصر كوسيلة لترويجها .. ولكن برغم مرور وقت كبير على استخدام هذه العبارة .. هل نعتقد أن هذه العبارة كافية لترويج للسلع المصرية سواء في الأسواق المحلية أو الخارجية؟

برنامج قومي للجودة

■ لاشك أن موضوع الجودة بصفة عامة يلقي اهتماما كبيرا في العديد من أنحاء العالم ويشمل ذلك بالطبع الدول الصناعية المتقدمة، فالجائزة

